الفقر والفقراء واللامساواة : رؤية لمفهوم الفقر والفقراء

د. علي محمد الرياني

قسم علم الاجتماع/ الأكاديمية الليبية

ملخص الدراسة

إن ظاهرة الفقر من الظواهر الهامة التي تتطلب الدراسة والبحث المعمق في أسبابها وكيفية القضاء عليها أو الحد منها، إلا أنه ولأسباب عديدة، منها ما يتعلق بوجود النفط كمصدر لتدفق الدخل، ومنها ما يتعلق بعدم توافر البيانات والمعلومات وصغر حجم السكان وغيرها، لم يحظ هذا الموضوع باهتمام كبير في ليبيا، إذ لا تتوافر حتى الآن دراسات معمقة حول هذا الموضوع يمكن من خلالها تحديد التغيرات في مستوى المعيشة ومستوى الانفاق والدخل وقياس انعكاسات التطور الاقتصادي الذي حدث خلال الفترة 1970-2010 على كل منها.فما هو الفقر وماهي ملامحه ومن هم الفقراء وماهي خصائص فقرهم؟ وما هي العوامل المؤدية إليه وكيف يمكن حسابه؟ أسئلة تشكل الإجابة عليها محور هذه الدراسة.

مقدمة

الفقر مشكلة قديمة حديثة حظيت باهتمام عالمي تبلور من خلال الخطط والبرامج الهادفة للحد منه والقضاء عليه، كما أفردت له مساحات واسعة من البحث والدراسة بقصد التعرف على مواطنه وأشكاله وأسبابه ومؤشراته وسبل معالجته.

واختلف الاهتمام بهذه المشكلة من مجتمع إلى آخر ومن جيل إلى جيل، وتمت محاولة معالجتها بطرق عدة منها تقديم المساعدات للمحتاجين، وتوفير الخدمات المجانية والرعاية الاجتماعية والتعليمية والصحية، فقد ظلت هذه المشكلة ظاهرة معروفة في كل المجتمعات وزاد الاهتمام بها على كل الصعد القطرية والدولية. ومن هذا المنطلق أوصت المنظمات الدولية بأهمية إجراء الدراسات، ووضع الخطط والبرامج التي تسهم بشكل فاعل في كل ما من شأنه الحد منها، وتم وضعها على رأس قائمة الأهداف التنموية للألفية الثالثة، التي استهدفت:- القضاء على الفقر المدقّع والجوع، وتحقيق التعليم الشامل، وتشجيع المساواة بين الجنسين، وتخفيض معدلات الوفيات، وتحسين صحة الأمهات، ومقاومة الأمراض، وضمان استدامة إصحاح البيئة، وإقامة شراكة عالمية من أجل التنمية.

أولاً- تعريف الفقر.

الفقر ظاهرة متعددة الأبعاد منها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والتاريخية، ويختلف باختلاف البلدان والثقافات والأزمنة، وهو باق ما بقى التفاوت في قدرات البشر، وظروفهم وتطلعاتهم، وموجود على نطاق واسع في جميع البلدان ذات الدخل المنخفض، أو في شكل جيوب الفقر في البلدان ذات الدخل المتوسط والمرتفع، ويؤثر على فئات اجتماعية بشكل أكبر، مثل: النساء، والأطفال، والمعاقين، والعاطلين عن العمل، وهو عقبة أمام التنمية المستدامة.

ومن المتفق عليه أن الفقر هو حالة من الحرمان المادي التي تتجلى أهم مظاهرها في انخفاض استهلاك الغذاء، كماً ونوعاً، وتدني الحالة الصحية والمستوى التعليمي والوضع السكني، والحرمان من تملك السلع المعمرة والأصول المادية الأخرى، وفقدان الاحتياطي أو الضمان لمواجهة الحالات الصعبة كالمرض والإعاقة والبطالة والكوارث والازمات. والى جانب الحرمان المادي يشخص البعض أوجهاً أخرى للفقر من أهمها التهميش والاقصائية، وضعف القدرة على اتخاذ القرار وممارسة حرية الاختيار والتصرف بالأصول الانتاجية ومواجهة الصدمات الخارجية والداخلية، وعدم الشعور بالأمان.

وتأسيساً على ذلك يمكن القول وأن هناك أنواع مختلفة من الفقر هي: الفقر المادي وفقر المشاركة وفقر الاستقلالية وفقر الحماية، ويمكن أيضاً تشخيص أنواع أخرى من الفقر. فتبعاً لمدى ديمومته، يصنف الفقر إلى فقر مؤقت وفقر موسمي وفقر دائم؛ وتبعا لطريقة القياس، يصنف الفقر إلى فقر نسبي وفقر مطلق وفقر مدقع؛ فالفقر المدقع، هو الإنفاق بالحد الأدنى على الغذاء والمسكن والملبس لبقاء الفرد على قيد الحياة؛ والمطلق، هو الإنفاق بالحد الأدنى على الغذاء والمسكن والملبس ويضاف إليها التعليم والصحة وخدمات وسلع أخرى. ووفقاً لمعايير أخرى يصنف الفقر إلى الفقر الفردي والفقر الجماعي والفقر المنتشر والفقر المتوطن.

ويعزي ظهور الفقر واستمراره إلى عوامل اقتصادية واجتماعية وسياسية وثقافية وبيئية ومن أهم هذه العوامل: سوء توزيع الدخل والثروات، وسوء إدارة الموارد، والتدهور البيئي، والضغط السكاني، والكوارث الطبيعية، وتهميش دور فئات معينة في المجتمع كالمرأة وسكان الريف والبادية. كما تسهم بعض السياسات الاقتصادية في خلق الفقر وفي العمل على استمراريته خاصة تلك المتعلقة بالإصلاح الاقتصادي، بالإضافة إلى النزاعات الداخلية والدولية. وبالنظر لما يمثله الفقر من مشكلة ذات جذور عميقة ومسببات متشابكة، فإن مواجهته والتخفيف منه يتطلب العمل الحثيث بشكل علمي وبمراحل متعددة. تبدأ بتحديد من هم الفقراء وتقدير حجم ومدى عمق وشدة معاناتهم من الفقر بشكل كمّي دقيق قدر الإمكان.

والفقر في اللغة مشتق من الفعل " افتقر" ويعني الحاجة المادية أو المعنوية، فإذا احتاج الفرد إلى شيء ما ليكمل به نقصاً معيناً يشعر معه بالحرمان، فهو فقير إلى هذا الشيء ومفتقر إليه(مدكور،1975: 453).

وقد طورت تعريفات الفقر من خلال نقاش المهتمين بقياسه، ومن خلال الراغبين في وضع سياسات لتخفيف حدته أو القضاء عليه، وتعددت تعريفاته بتعدد المنطلقات والمداخل والاتجاهات الفكرية للباحثين فيه، واختلاف السياقات الحضرية التي يظهر فيها الفقر(حجازي،1991: 14).

وتزخر الأدبيات بتعريفات كثيرة للفقر قد لا يسمح المجال بحصرها جميعاً باعتباره قاسماً مشتركاً بين عدد من العلوم الاجتماعية والاقتصادية. ويعرف جوردون مارشال الفقر بأنه حالة نقص في الموارد المادية والثقافية، ويسميه الفقر المطلق، ويرتبط بالفقر في العالم الثالث، وبين الفقر النسبي في المجتمعات الصناعية المتقدمة الذي يعني فقر الموارد المادية بالمقارنة مع شرائح وفئات من المجتمع(مارشال,2000: 1081).

وقصد بالفقر الثانوي الدخل الذي يكفي لسد الاحتياجات الأساسية السابقة وينفق منه على أشياء أخرى.

وعرف الفقر من منظور ثقافة الفقر بأنه أسلوب حياة مميز لفئات فقيرة، تتبني قيماً ومعايير وأنماطاً سلوكية تنتقل من جيل إلى آخر عبر التنشئة الاجتماعية، تدعم من خلال الفقراء أنفسهم، وثقافة الفقر هي رد فعل الفقراء إزاء أوضاعهم المهمشة في مجتمع تغلب عليه الفردية، وتزدهر في المجتمعات التي ترتفع فيها نسب البطالة، وتنخفض فيها الاجور، وخاصة بين العمال غير المهرة، ويفشل النظام المجتمعي في توفير الخدمات اللازمة (الزقوزي،2010: 187).

كما عرف الفقر بأنه حالة يكون فيها الفرد عاجزاً على أن يوفر لنفسه الغداء والملبس والمأوى والحاجة إلى الحياة المستقلة (كريم،1988: 2).

وهذا مفهوم يقترب من نظرة المتخصصين ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والذي له نشاط كبير في مجال تعريف الفقر وقياسه، ونضيف أن المحددات المادية غير كافية لتعريف الفقر، فهو أكثر من الحرمان المادي، وهو مؤشر لأسلوب حياة الفقراء عبر عنه أوسكار لويس بثقافة الفقر، ويتبناها بعض المفكرين العرب باعتبارها طريقة حياة فئة من المجتمع متضمنة أساليب تنظيم السلوك وأوجه الحياة المختلفة، وطريقة التكيف (الجوهري,1991: 9).

ويعرف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الفقر من خلال مدخل الاحتياجات الأساسية بأنه عدم القدرة على تحقيق الحد الأدنى من الاحتياجات الأساسية، ويشار إليه بأنه الحرمان من واحدة أو أكثر من الاحتياجات الاساسية، وهي حاجات إنسانية عالمية كالغذاء والمأوى والملبس والمياه المأمونة، والرعاية الصحية والتعليمية(UNDP).

ثانياُ- ملامح الفقر.

تعرف دراسة ملامح الفقر لدولة معينة بأنها وسيلة تحليلية لتلخيص المعلومات ذات العلاقة بالفقر، وخارطة الفقر هي جزء من ملامح الفقر فهي تبين تمركز أشكال الفقر المختلفة على نطاق الدولة ويمكن أن تعد خارطة الفقر تبعاً لتقسيمات مختلفة، كالموقع الجغرافي والنوع (الجنس) والمجموعات العرقية والحضر والريف، وذلك تبعاً للخصائص الرئيسة للفقر ضمن الدولة.

وتوفر ملامح الفقر لدولة معينة صورة عن الفقر فيها بالنسبة إلى نقطة أو فترة زمنية محددة، وتبين كذلك اتجاهات الفقر فيها. وعلى هذا يتعين تحديث ملامح الفقر بشكل مستمر، وينبغي أن توفر ملامح الفقر المعلومات حول مدى وعمق وشدة الفقر وتشخص الفئات الفقيرة تبعاً لخصائص تلك الفئات وظروفها مرتكزةً على القضايا والاهتمامات ذات الأولوية. وينبغي أن تكون ملامح الفقر بمثابة دليل يستفاد منه في وضع تقييمات الفقر وتصميم استراتيجيات تقليصه وفي تقييم الآثار المحتملة للسياسيات المقترحة قبل العمل بها. والبيانات المستخدمة لإعداد ملامح الفقر هي ذاتها المستخدمة في قياس الفقر إضافة إلى المعلومات المستخلصة من تحليل السياسات.

وتعتمد محتويات وتركيبة ملامح الفقر، إضافة إلى خصوصيات تلك الدولة، على التعريف المعتمد للفقر بها. فالبنك الدولي، والذي يعتمد التعريف الضيق للفقر الذي يتركز في دخل واستهلاك الأسرة ، تقتصر ملامح الفقر على تلخيص المعلومات المتعلقة بمصادر الدخل وأنماط الاستهلاك والأنشطة الاقتصادية والظروف المعيشية للفقراء.

أما بالنسبة إلى البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، فإن تعريف الفقر يشتمل على أربعة مركبات هي: دخل واستهلاك الأسرة، الرفاه الاجتماعي، التمكين، والبيئة المؤهلة. وعلى هذا فإن ملامح الفقر التي يوصى بها البرنامج المذكور تتضمن، إضافة إلى مركب الدخل، مركبات الرفاه الاجتماعي والتمكين والبيئة المؤهلة(البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة،2006).

ويقترح البرنامج المذكور أن تعد ملامح الفقر بثلاثة خطوات رئيسة، يتم في الخطوة الأولى منها تحليل المعلومات المتوفرة عن الفقر بهدف تحديد من هم الفقراء وأين يعيشون وما هي

الخصائص الأساسية لفقرهم ولماذا هم فقراء، وذلك حسب التقسيمات الملائمة، كالتقسيم الجغرافي والتقسيم حسب النوع (الجنس) وتقسيم الحضر والريف. بينما يتم في الخطوة الثانية تحديد العلاقة السببية بين المعلومات المذكورة وأوضاع الدولة الاقتصادية والاجتماعية والمؤسسية. ويتم في الخطوة الثالثة تحديد الفقر، في المدى القصير والمدى الطويل، باستخدام المؤشرات المناسبة كالمرتبات والأجور ونسب التبادل التجاري بين الريف والحضر ومعدلات الوفيات للأطفال دون الخامسة والملكية وحق التصرف بالأرض وإمكانية الحصول على الموجودات الإنتاجية والخدمات الاجتماعية.

ثالثاً- تقييم الفقر.

يقصد بتقييم الفقر تفسير بيانات الفقر والمعلومات ذات العلاقة بالفقر، بما فيها ملامح الفقر، بهدف وضع أو إعادة النظر في استراتيجيات التخفيف من حدة الفقر. وتشمل عملية تقييم الفقر لدولة ما عدة مدخلات أهمها ملامح الفقر للدولة ومنظومة السياسات المتعلقة بالفقر، والبنية المؤسسية وفرص تمكين الفقراء والبيئة الخارجية المؤثرة عليها. فمن ملامح الفقر يتم معرفة من هم الفقراء(المزارعون، أسر العاطلين في المدن، كبار السن ... الخ)، وأين هم وما هي خصائصهم ولماذا هم فقراء؟ . ومن تحليل منظومة السياسات تحدد آثار السياسات المعمول بها بالنسبة للفقراء، بما في ذلك آثار برامج التصحيح الهيكلي في حال تطبيقها. وتستقصى السياسات والأدوات البديلة التي يتوقع أن تسهم في تحسين أحوال معيشة الفقراء والآثار المتوقعة لتغيير السياسات على استقرار الاقتصاد الكلي والنمو في المدى القصير والمتوسط والطويل. فمن خلال مراجعة الإنفاق العام يمكن التعرف على حجم الإنفاق الذي يستفيد منه الفقراء من حيث نسبته وآثاره على مستويات معيشتهم ومصادره ومدى كفاءته وفعاليته، وبناء عليه، يمكن وضع سبل لتطوير الإنفاق العام على نحو يكفل تحسين مستويات معيشة الفقراء بما في ذلك إعادة النظر في النظام الضريبي وتقليص الهدر وحماية الفقراء من آثار الإجراءات التقشفية للموازنة العامة. وعن طريق تحليل البنية المؤسسية يمكن التعرف على هيكلية تنفيذ البرامج وإيصال الخدمات ونقاط الاختناق فيها (التصميم، المشاركة الموارد المتاحة ... الخ) ومن ثم اقتراح سبل تحسين آثارها على الفقراء. وبدارسة الفرص المتاحة لتمكين الفقراء يمكن الكشف عن المعوقات التي تقف بوجه مشاركتهم في اتخاذ القرارات السياسية والاجتماعية الاقتصادية وحصولهم على الخدمات والقروض وامتلاكهم للأصول، وبالتالي تحديد الوسائل التي من شأنها إزالة هذه المعوقات أو التخفيف منها. ومن تحليل البيئة الخارجية يمكن التعرف على العوامل التي تساهم في توليد الفقر وتنعكس سلباً على خصائصه. وفي ضوء ذلك يمكن وضع سياسات للتخفيف منه أو إعادة النظر في السياسات المعمول بها لزيادة فعاليتها في مواجهة الفقر. وينطوي تقييم الفقر على مدلولات وانعكاسات سياسية. وعليه فإن مدى ما يلقاه

من قبول من قبل متخذي القرار يعتمد على الحصانة للقائمين بإعداده، وهو الأمر الذي يقتضى تحقيق الموازنة فيما بين الموضوعية في إظهار نتائج التحليل، من جهة، وأسلوب عرضها، من جهة أخرى. فهناك العديد من التعابير التي تنطوي على مضامين سياسية عميقة، كالفقر ومستويات المعيشة والتفاوت والاستبعاد الاجتماعي، تتطلب عناية خاصة عند استخدامها.

وينبغي أن يركز تقييم الفقر على الاهتمامات الرئيسة ذات العلاقة بالفقر وأن يتم فيه تحليل الحلول البديلة وتقديم المقترحات بشأن تطبيق التغييرات المطلوبة. وتختلف محتويات وتركيبة تقييم الفقر من دولة لأخرى . فكلما كانت البيانات المتعلقة بالفقر أقل توفراً كلما يكون تقييم الفقر نوعياً أكثر منه كمياً. وكلما كان الالتزام بتخفيف الفقر أضعف في الدولة كلما يتعين على تقييم التركيز على اتجاهات وأسباب الفقر والتفاوت وعلى التكاليف والآثار الأخرى المترتبة على ذلك في المستقبل البعيد، إذا لم تتخذ أية إجراءات للتدخل في الوقت الحاضر.

وينبغي أيضاً الأخذ بالاعتبار ثلاثة معايير في التوصيات التي تستخلص من تقييم الفقر، وهي درجة الآثار الإيجابية المتوقعة على الفقر ، السهولة أو الصعوبة النسبية في إحداث التغيير، وإمكانية مواجهة معارضة للتغيير لأسباب سياسية أو اقتصادية أو غيرها، ومدى الآثار الإيجابية والمحايدة والسلبية على النمو. ويستحسن أن تعرض التغيرات الموصى بها على شكل مراحل، بحيث توضع الأكثر تأثيراً منها أولاً، مع بيان ترتيب القضايا المتزامنة معها. كما ينبغي تحديد مؤشرات لقياس مدى تحقيق أهداف تحسين مستويات معيشة الفقراء لأغراض متابعة التنفيذ زمنياً. وهو أمر قد يتطلب الاستثمار في تحسين قاعدة بيانات الفقر. كما أنه من المفيد التشاور والتحاور مع المعنيين بمسألة الفقر والمسئولين عن إحداث التغيرات اللازمة للحد منه ومع المستفيدين منها حتى تكون مقبولة. ومن أهم المعنيين المشرعون وموظفي الدولة والأكاديميون وممثلي النقابات وتنظيمات أصحاب العمل والهيئات غير الحكومية والمنظمات المهنية والعاملون في الإعلام والمنظمات الدولية. إذ أثبتت التجارب العملية أن مشاركة هؤلاء في مناقشة مسألة الفقر عملية جد مثمرة في مجال صياغة استراتيجيات تخفيف الفقر، ومجال تنفيذها، إذ ليس ثمة شك من أن طرح تصورات مختلفة لمختلف القضايا المتعلقة بالفقر يساعد في الوصول إلى توافق عام في الآراء بخصوص الاهتمامات ذات الأولوية وسياقات العمل والوسائل والبرامج الواجب تبنيها حيال هذه الظاهرة ، ويعزز العلاقة بين الأنشطة المتعلقة بالفقر من خلال تبادل المعلومات حول الوسائل والمشاريع والفعاليات. ولهذه الأسباب يقوم البنك الدولي عادة بالاستعانة بعدد من الإحخائيين المحليين عند إعداد دراسة تقييم الفقر لبلد معين.

رابعاً- مراقبة الفقر.

مراقبة الفقر عملية مكملة لعلميات إعداد ملامح الفقر وتقييم الفقر ووضع السياسات الخاصة وتنفيذها. ويستفاد من هذه العملية في متابعة آثار السياسات والبرامج على الفقر وتشخيص الإجراءات التصحيحية المطلوبة للتعامل مع مواطن الخلل فيها ورفع كفاءة التطبيق، كما يمكن الاستفادة منها في أغراض تطوير البيانات ذات العلاقة بالفقر فهي تكشف عما يعترى تلك البيانات من تعارض وفجوات ونقص في الدقة والتفصيل. وينبغي أن تحدد مؤشرات مراقبة الفقر في بداية مرحلة إعداد أي مشروع للتخفيف من الفقر إذ يساعد ذلك في تحديد أهداف المشروع بدرجة أعلى من الدقة وفي الوصول إلى مشروع أفضل تصميماً، وتقضي تعليمات البنك الدولي اختيار مؤشرات أداء أساسية لكل مشروع. وقد اقترحت مجموعتين من مؤشرات أداء المشاريع فيما يخص الفقر هي :-

1. مؤشرات دخول الفقراء: نسبة الفقر، فجوة الفقر، شدة الفقر، أجور غير الماهرين (حضر وريف)، توقير فرص العمل، البطالة، الرقم القياسي لأسعار المستهلك، أسعار(أو الرقم القياسي لأسعار) المنتجات الزراعية، نسب التبادل التجاري بين الريف والحضر، نسبة إنفاق الأسرة على الغذاء والقيمة المضافة في قطاع الزارعة.

2. مؤشرات توفير الخدمات الاجتماعية: الإنفاق العام وزمن الوصول إلى خدمات الصحة والماء والسكن والتعليم، إضافة إلى مؤشرات متخصصة بالنسبة لكل واحدة من هذه الخدمات يبلغ عددها (15) مؤشراً بالنسبة للصحة ومؤشر واحد بالنسبة للمياه وثلاث مؤشرات بالنسبة للسكن و(9) مؤشرات للتعليم.

ولمراقبة الفقر في المناطق الريفية في الدول النامية، في حال عدم توفر مؤشرات مباشرة عن الفقر، يمكن الاستعانة بالبيانات الاقتصادية الدورية المتوفرة لاستخلاص مؤشرات تقريبية تعكس التغيرات الزمنية في نسب الفقر. أهم تلك المؤشرات حصة الفرد من سكان الريف من الإنتاج الزراعي، معدلات الأجور الزراعية الحقيقية، وأسعار المواد الغذائية الحقيقية أو النسبية، كما ويمكن اعتماد مؤشرات إضافية تعكس أوضاعاً معينة، منها أسعار المنتج الحقيقية للمحاصيل التقديرية ومدى انتشار سوء التغذية. وهناك العديد من المسوحات التي يمكن توظيفها كأدوات لمراقبة الفقر، منها مسح قياس مستوى المعيشة ومسح الأولوية ومسح الأسرة الديموغرافي والصحي ومسح تقيم المستفيدين ومسح المراقبة الموقعية ومسح التقييمات السريعة ومسح التقييمات السريعة بالمشاركة، ولكل واحد من هذه المسوحات مزاياه ونقاط ضعفه من حيث الدقة وتعدد الاستخدامات(متعددة، تفصيلية، جغرافية، دولية) والكلفة ودور الجهات المحلية.

3. قياس الفقر بنوعية المؤقت والمزمن وتحديد أسباب كل منها وتشخيص السياسات الأكثر فعالية لمواجهة كتل نوع.

4. المقارنة بين التغيرات الحاصلة في دخول الشريحة الداخلية الدنيا من السكان مع ما يقابلها بالنسبة لبقية الشرائح الداخلية، وبالتالي تحديد ما إذ كان نمو الدخل على المستوى القومي هو لصالح الأغنياء على حساب الفقراء أم العكس.

5. تضمن بعض الجوانب أو القضايا ذات الصلة بالفقر أو التأكيد عليها، ومنها قضية النوع (الجنس) وأثار تطبيق برامج التصحيح الهيكلي.

6. استخدام طرق مختلفة ومؤشرات بديلة للتعامل مع بعض حالات نقص البيانات. ومن الأمثلة عن هذه الحالات: وجود ثغرات زمنية في البيانات، البيانات ليست تفصيلية على مستوى فئات السكان، لا يمكن توفير البيانات من مسح متكامل للأسرة وإنما يمكن ذلك عن طريق مسح تقييمي سريع، لا تتوفر بيانات من أي من مسوحات الأسرة.

7. قياس حدود الثقة لمؤشرات الفقر، ومن ضمنها خط الفقر ونسبة الفقر وفجوة الفقر وشدة الفقر واختبار تلك المؤشرات إحصائياً.

8. اختبار مصداقية المقارنة، فحيث أن قياس الفقر ينطوي على اجتهادات وأخطاء ونقاط ضعف أخرى تحد من دقته، قد يستخلص من المقارنات المباشرة لمؤشرات الفقر، بما في ذلك المقارنة بين نسبتي الفقر في فترتين مختلفتين، استنتاجات خاطئة، الأمر الذي يستلزم إخضاع عملية المقارنة إلى الاختبار للتحقق من أن الاستنتاجات المستخلصة منها تعكس الواقع فعلاً وليست ناتجة عن أخطاء أو عدم انسجام المقارنة أو إشكاليات أخرى، وقد طوّرت بعض الطرق الاحتمالية لهذا الغرض.

خامساً- رؤية متكاملة لتعريف الفقر في المجتمع الليبي.

إن منظورات الفقر عديدة وذات جوانب متنوعة، منها الفقر المادي وهو عدم توفر ضروريات الحياة مثل الغذاء والملبس والمسكن، والفقر الاجتماعي وهو نقص إشباع الحاجات الضرورية التعليمية والصحية، والفقر الثقافي وهو أسلوب حياة مميز ينظم حياة الفقراء وسلوكهم، والفقر النفسي الاجتماعي الذي يرتبط بالضغوط النفسية والاجتماعية.

وإذا كان الفقر هو نقص الدخل، فإن له جوانب أخرى متداعية عليه، مثلاً: وجود فرد جائع رث الثياب، بلا مأوى، وكل غرائزه تشعره بالحاجة الشديدة للغذاء، وهو يشعر بأقصى درجات

قسوة الطبيعة من الظلمة والحر والبرد، ينام بالعراء، وهو خائف وحيد، وغير محمي، وغير آمن لا يشاركه أحد، مهمش من الآخرين، فالحاجة إلى الشعور بالأمن المادي والنفسي والاجتماعي ضرورة مهمة محددة للفقر، لا تقل أهمية عن الغذاء الذي يلزم للبقاء(الزقوزي،2010: 191).

إن الفقر سلسلة متضامنة مع بعضها البعض تشكل مسبباته ومظاهره، نواتها نقص الدخل، وهو كل ما تقدم، وهو سوء التغذية، والمظهر غير اللائق في الملبس، والرعاية الصحية المتدنية، أو المفقودة، هو الأمية، وانخفاض التعليم، وانحسار فرص الحصول عليه هو البطالة أو العمل غير المناسب، وعدم وجود من يضمنه هو فقدان المسكن، أو المسكن المتدني، والبيئة السكنية المتدهورة.

سادساً- من هم الفقراء في المجتمع الليبي.

الفقراء في المجتمع الليبي، هم الذين يعانون من نقص الدخل، والذين لا يستطيعون تأمين الدخل اللازم لإشباع الاحتياجات، والذين لا يستطيعون توفير الاحتياجات الأساسية للعيش اللائق، والذين تتدني بعض الخصائص المعيشية لديهم كالسكن أو التعليم أو الصحة أو العمل، والذين يشعرون بالدونية والإحباط، وينقسم هؤلاء إلى قسمين: القسم الأول الأشد فقراً " العوز"، والقسم الثاني الأقل فقراً " الاحتياج "على النحو التالي:

1- الأشد فقراً (العوز)

هم أولئك الذين تقل دخولهم عن خط العوز (الفقر المدقع) الذي تم تحديده بـ 336 د.ل، ويعجزون عن سد الاحتياجات الأساسية من الغذاء والملبس والمسكن، ويطلق عليهم المعوزون أو المدقعون، ويشملون:-

1- العاملين بالقطاع العام من الدرجات الوظيفية الدنيا، والخاضعين لقانون 15 للرواتب لسنة 1981.

2- متلقي الاعانات من أصحاب المعاشات الأساسية والمعاشات الضمانية.

3- المتقاعدون، والعاطلون عن العمل، والمسرحين من الوظيفة العامة، والذين تم الاستغناء عن خدماتهم في القطاع العام، والعاملين بصورة مؤقتة بالقطاع غير الرسمي من ذوي المهن الهاشية، كالباعة الجوالون، ومصلحوا الأحذية أو الخفراء.

4 -النساء المعيلات للأسر، وهن الارامل والمطلقات والمنفصلات، والزوجات المهجورات، وزوجات المعاقين أو العاجزين كلياً أو جزئياً، والنساء اللاتي لم يتزوجن ويعلن الوالدين، أو الاخوة، وزوجات المرضى بمرض المصابون مزمن، وزوجات المحكومين المسجونين، وزوجات المتعاطين، وزوجات العاطلين عن العمل.

2- الأقل فقراً (الاحتياج)

أولئك الذين تتجاوز دخولهم 336 د.ل، وتقل عن 416 د.ل، ويعجزون عن سد الاحتياجات الاساسية من الغذاء والملبس والسكن والتعليم والصحة والنقل وسلع وخدمات أخرى بمستوى العيش اللائق، ويشملون: العاملون بقطاع الدولة من الدرجات المتوسطة، والعاملون بالقطاع الخاص من محدودي الدخل.

سابعاً- أساليب وطرق قياس الفقر.

لما كان المقصود بالفقر، بمفهومه العام المبسط، هو انخفاض مستوى المعيشة، اعتمدت المحاولات الأولى لقياس الفقر على مؤشرات مباشرة عن القدرة الداخلية أو الاستهلاكية للأسرة ، وفي مقدمتها مؤشرات إجمالي دخل أو إنفاق الأسرة أو الفرد وحصة الوحدة الاستهلاكية من الإنفاق ونسبة الإنفاق على المواد الغذائية وحصة الفرد من السعرات الغذائية. إلا أن أساليب قياس الفقر شهدت مؤخراً تطوراً كبيراً، فظهرت أساليب عديدة أهمها :-

1. **أسلوب خط الفقر**: تعتمد منهجية هذا الأسلوب على تقسيم المجتمع المعنى إلى فئتين: فئة الفقراء وفئة غير الفقراء، وذلك عن طريق ما يدعى بخط الفقر، وعلى أساس خط الفقر تقدر قيم منظومة من مؤشرات الفقر، أهمها نسبة الفقر وفجوة الفقر وشدة الفقر، وهذا الأسلوب هو الأسلوب الأوسع استخدماً لقياس وتحليل الفقر ومطبق في معظم الدول العربية. ويتطلب تطبيق خط الفقر توفر بيانات ملائمة عن نفقات أو دخول الأسر.

2. **أسلوب الحاجات الأساسية غير المشبعة:** يعتمد هذا الأسلوب على الملاحظة المباشرة لواقع إشباع الحاجات الأساسية بدلاً عن الاعتماد على القدرة الداخلية التي تؤهل الأسرة لإشباع تلك الحاجات كما في أسلوب خط الفقر. ويمتاز هذا الأسلوب، بالإضافة إلى شموله الحاجات الأساسية التي لا تعتمد على دخل الأسرة ، في أن البيانات المطلوبة لتطبيقه أكثر توافراً ودقة مقارنة بأسلوب خط الفقر، فأسلوب الحاجات الأساسية يمكن تطبيقه باستخدام بيانات التعداد العام للسكان أو مسوحات الأسرة عموماً، دون الحاجة إلى بيانات مسوحات نفقات ودخل الأسرة أو إلى بيانات تفصيلية عن الإنفاق والدخل من مصادر أخرى.

3. **أساليب أخرى لقياس وتحليل الفقر**: ومن أهمها الاسلوب الاجتهادي وأسلوب المؤشرات المؤسسية وأسلوب المؤشرات والأدلة وأسلوب النماذج. ومن أهم التطبيقات الحالية لهذه الأساليب دليل الفقر البشري المعتمد في قياس الفقر ضمن تقرير التنمية البشرية العالمي الذي يصدر سنوياً عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي(UNDP).

4. **مجالات أخرى ومن بينها وسائل الاعلام**: لغرض التوعية بقضية الفقر وكسب الدعم لمواجهتها، والجامعات ومراكز البحث العلمي، لغرض تطوير منهجيات جمع بيانات وقياس الفقر واللامساواة والتعمق في تحليلها.

وعليه تعد البيانات والمقاييس المتعلقة بالفقر ضرورية ومهمة في مجالات عدة من أهمها تلك المتعلقة بمسألة التوعية بقضية الفقر وكسب الدعم لمواجهتها والتعرف على آثار سياسات الدولة والتأثيرات الخارجية والعوامل الأخرى على الفقر، ومن ضمن ذلك ما يتعلق ببرامج التصحيح الهيكلي والتجارة الخارجية وسعر الصرف ووضع وتحليل السياسات ذات الصلة بالفقر واستطلاع الأوضاع قبل المباشرة بتنفيذ البرامج المتعلقة بالفقر ومراقبة تطور الفقر وخاصة فيما يتعلق بآثار السياسات والبرامج المعمول بها للتخفيف من حدته، والإنذار المبكر لحالات الفقر والمجاعة ولأغراض الدراسة والبحث العلمي في مسألة الفقر والعمل علي تنفيذ هذه السياسات والبرامج.

المراجع.

1- البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، تقرير اجتماعات القضاء على الفقر وسبل العيش المستدام في الدول العربية، دمشق 28-29 فبراير،1996.

2- البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، تقرير التنمية البشرية، نيويورك، 2006.

3- البنك الدولي، تقرير التنمية البشرية في العالم، نيويورك ،.2001

4- الجوهري، محمد، دراسة في الأنثروبولوجيا الحضرية، الطبعة الأولي، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 1991.

5- الزقوزي، مفيدة خالد، الفقر المفهوم والأبعاد ومنهجية القياس: رؤية لمفهم الفقر، مجلة الجامعة المغاربية، العدد التاسع،.2010

6- كريم، كريمة، تعريف محدودي الدخل في مصر، القاهرة، 1988.

7- حجازي، عزت، تعريف محدودي الدخل في مصر، القاهرة، 1991.

8- مدكور، إبراهيم، وآخرون، معجم العلوم الاجتماعية، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب،1975.

5- مارشال، جوردان، موسوعة علم الاجتماع، ترجمة نخبة من الأساتذة المصريين، المجلد الثالث، الطبعة الأولي، القاهرة،2000.